





## سياسة

## قضية

# المعارضة متوجسة من إضافة شروط تعقّد جمع التزكيات للترشح

# الانتخابات الرئاسية التونسية

تواريخ إصدار بطاقة التعريف واسم الأام،

مع إمكانية نشر قائمة التزكيات الشعبية والنيابية عند تقديمها من المرشح بالموقع الإلكتروني للهيئة لتمكين عموم الناخبين من الاطلاع عليها وتقديم اعتراضاتهم عند الإقتضاء»، فضلاً عن الإمكانية المتاحة لكل ناخب للتثبت من قيامه بالتزكية عبر

لئولاس **أحمد يوسف**



تعتبر المعارضة في تونس شروط تجميع التزكيات للانتخابات الرئاسية التونسية المغلقة إحدى العقبات التي تحنظر المرشحين المحتملين، مع اقتراب المواعيد المقرّضة من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. يأتي ذلك في ظل انتظار التونسيين إعلان تاريخ العملية الترشح وشروطها، في وقت تفترض فيه هيئة الانتخابات التوسية أنها لن تعدى أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. ويشترط القانون الانتخابي على كل مرشح للرئاسة تجميع تزكية «عشرة نواب من مجلس نواب الشعب الغرفة الثانية بالبرلمان»، أو عشر تزكيات من نواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم (الغرفة العليا في البرلمان) أو من أربعين من رؤساء مجالس الجماعات المحلية المنتخبة، أو من عشرة الألف من الناخبين المرسمين (مسجلين) والموزعين على الأقل على عشر دوائر انتخابية، على الأقل بقا عددهم عن 500 ناخب بكل دائرة منها. كما يمنع على أي مرثّ تزكية أكثر من مرشح، فيما تضغط الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إجراءات التزكية والتثبّت من قائمة المرّكّن وعقدت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات جلسة عمل الخميس الماضي من أجل «ضبط أنموذج التزكيات وتحديد الوسائل الترتيبية والتقنية الكفيلة بضمان صحة التزكيات الشعبية والنيابية». وقالت على صفحتها في منصة فيسبوك عقب الجلسة، إنه «تم التداول حول بعض الحلول العملية، على غرار أن تكون التزكيات في نموذج فردي تُعدّ من الهيئة بقع تحمله من الموقع الرسمي للهيئة على غرار ما تم في التزكيات التشريعية والمحلية السابقة». وأضافت أن ذلك يتضمن «النموذج بالإضافة إلى الهوية الخلفية للمرّكّن ورقم بطاقة تعريفه الوطنية.

### سيناريو حل البرلمان

يقول استاذ القانون الدستوري رايح الخرايفي لـ«العربي الجديد»، إن «البرلمان ليس منسجما ومتناسقا، وتركيبته ومداولته لا تحسب متناصرة الكاملة لرئيس الجمهورية بالعودة إلى الشارع التي صوّت عليها». ويعتبر أنه «مكّن أن يحلّ لرئيس الجمهورية البرلمان بحدّ الانتخابات الراسية المقبلة لاعتبار توفر أسباب ذلك»، من بينها، وفق قوله، «إذا النواب بتركيب مرشح آخر معارض، وهو من بين السيناريوهات المطروحة».

تطبيق الهااتف الجوال الخاص بالهيئة، وإشعار النياية العمومية فوراً بكل شبهة تدليس لترتيب الأثر القانوني قبل البت» في ملفات المرشحين.

ومن المرشحين الذين أعلنوا رسمياً نيتهم الترشح للانتخابات الرئاسية رئيس حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري لطفي المراهي.

وفي السياق، يقول عضو المكتب السياسي للحزب لطفى الفريضي، لـ«العربي الجديد» إن «الهيئة خرّقت مبدأ دورية الانتخابات الرئاسية باعتبار أنها ما زالت تنتظر إصدار رئيس الجمهورية (قيس سعدن) أمر دعوة الناخبين (لبدء الانتخابات) حتى تعلن عن الرورثامة الانتخابية». ويرايه،

فإن الهيئة تعتبر «أن هذا الأمر هو انطلاق المرحلة الانتخابية، وهو أمر خاطئ لأن دعوة الناخبين هي محطة من بين محطات الرورثامة الانتخابية».

ويلفت الفريضي إلى أن الهيئة تتحدّث اليوم عن إضافة شروط في عملية التزكيات للانتخابات الرئاسية التونسية «في حين

لا يوجد شروط في عملية التزكيات

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

في الانتخابات الرئاسية التونسية

أن أهم مبدأ في الانتخابات هو السرية»، ويشدّد على أنه «في حال اعتماد الهيئة عملية نشر وتعليق وكشف قوائم المرّكّن، فهذا تعدّ على مبدأ سرية الاقتراع لأنه يفترض أن من يتركي شخصية بعينها سينتخبها يوم الاقتراع، وهناك تخوف من أن يصبحوا (المرّكّن) ملاحقن أو مهرسلين (مقوعين) من السلطة لتركيّتهم شخصاً آخر».

بضيف إن «الهيئة، بإضافتها شروطا في علاقة بالتزكيات فإنها تنصب نفسها مُشرّعا، في حين أنها تملك ولاية على العملية الانتخابية، وليست هيئة تشريعية». ويعتبر الفريضي أنّ «الضيق في الأجال وعدم إعلان الرورثامة هو

تضييق على المرشحين، مضيفاً أنه «ليس من الّهين في واقع سياسي مملّاه الخوف من مواطنين بطلاقة التركّي مرشحا في حين اصبح هناك خوف من مجرد التحدّث في الشأن العام»، ويقول إن «فرضية التزكية من المجالس المحملة أو مجالس النواب غير ممكنة، فهي مجالس وضعت من السلطة القائمة ولا أحد يمكنه المجازفة بتزكية مرشح منافس لرئيس الجمهورية أو من يقول للسلطة الحالية لا».

من جهته، بيّن استاذ القانون الدستوري رايح الخرايفي، في حديث لـ«العربي الجديد» أنّ شروط جمع التزكيات «واضحة في النص الدستوري وفي القانون الانتخابي. ويقول إن «هناك صعوبة أمام المرشحين والمرشحات لجمع التزكيات، خصوصا ممن ليسوا متّمنين لأحزاب كبيرة قادرة على التزوّل إلى الشارع لجمع التزكيات».

لا يرحح القيادي في جبهة الخلاص المعارضة، عضو شورى حزب النهضة محسن السوائلي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ «البحا ترشح معارض إلى نواب غير شرعيين وصولا إلى البرلمان عبر الانقلاب على الديمقراطية ويطلب منهم التزكية، والأمر نفسه ينسحب على الهائل الأخرى (مجالس الجهات والأقاليم، المجالس المحلية)». ويضيف «كما أنني أستبعد أن تزكي هذه الهياكل منافسا للرئيس، فذلك يعنل موقفاً بتأقّف مبررات وجود أولئك النواب أصلاً»، كما أنه «يمثّل معارضة صريحة تستهدف الرئيس».

ويتطرق السوداني إلى الصعوبات التي تعرّض المنافسين المعارضين من «ضيق الوقت الذي يمثّل عاملاً صاعِظاً على استخدام المرشحين»، موضحاً أنه «من الناحية الدستورية القانونية ما زالت تفصلنا أسابيع قليلة عن الأستحقاق الانتخابي، وإلى حد الآن لم يُعلن عن اعترافهم بالترشح تعترضهم صعوبات قانونية وواقعية، مثل الملاحقة القضائية وغيرها من الإكراهات المرتبطة بالناخب العام الذي يسوده الخوف والشك وعدم الإطمئنان».

ويرى أنّ «المنخات لا تساعد على إجراء انتخابات سليمة، فالانتخابات ليست أوقافاً توضع يوم الاقتراع في الصندوق، وإنما هي ديناميكة عامة وأجواء تنافسية تتخللها نقاشات ومناظرات ومظاهر احتفالية جذابة»، وغير متوقّف حالياً يخفي أنّ ما هو سائد في البلاد اليوم هو «أجواء من الشك والخوف والريبة والتوجس ضدّ بالسياسة إلى المرشح للانتخابات الرئاسية (المعارض) أن يجمع كل هذا العدد (عشرة آلاف تزكية) من الشارع، فالوقت يضغط، وجمع هذا العدد يتطلب تنظيماً قوياً وشبكة علاقات ممتدة».

وأعرب الحريري عن اعتقاده بأن الشارع السوري الديرية رغبة واضحة في ولادة أجسام سورية سياسية جديدة، إذ يجب أن تكون لدينا مرجعية سياسية واحدة من تيارات وأحزاب ناجحة للمحافظة على الثورة وصناعة مستقبل أفضل للسوريين. ورأى أن الأجسام السياسية السورية المعارضة الموجودة اليوم «ولدت بالصدفة»، مضيفاً: الكثير منها وهيمية، تضم شخصيات تفقر إلى الحالة التمثيلية. هذه الأجسام وظيفية فقط للمشاركة في العملية السياسية المعطلة أصلاً، ولن يكون لها أي حضور في المستقبل السياسي السوري. ويتقسم المشهد السياسي المعارض اليوم إلى هياكل ومجالس ومختصات خارجية، وأخرى داخلية، وثالثة مستعجلة تماماً عن العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة والتوقفة منذ عامين. ويأتي في ذروة الثورة السلمية في البلاد، 2011. في ذروة الثورة السلمية في البلاد، اجتماعات موسعة لمعارضين سوريين في العاصمة المصرية في العام 2015. بيد أن الواقع تشير إلى أنه ليس لهما أي حضور أو تأثير في الشارع السوري المعارض، وإنما تملكان توجهات «مهادنة» للنظام، ومخافة للأولويات هذا الشارع.

ويتطرّق إلى هيئة التنسيق الوطنية للتغيير والنسجم المشهد السياسي المعارض اليوم إلى هياكل ومجالس ومختصات خارجية، وأخرى داخلية، وثالثة مستعجلة تماماً عن العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة وبسبب رفض الائتلاف الوطني تمثيلية في هيئة التفاوض بسبب ارتباطه بهذه القوات المهتمة بالتعبئة لحزب العمال الكردستاني. وحاول هذا المجلس مراراً الوصول إلى صيغ تفاهم مع عدة أطراف معارضة، منها هيئة التنسيق الوطنية، لكن هذه المحاولات لم يكن لها أي انعكاس على المشهد السوري المعارض كما أبدى استعداده للتفاوض مع الائتلاف الوطني السوري، إلا أنّ الأخير وضع فك الارتباط «الأحداء الديمقراطي» من أبرز أحزاب هذا المجلس، «وقصد» من حزب العمال الكردستاني، المصنف من دول عدة في خانة المنظمات الإرهابية، شرطاً قبل الدخول في هذه المفاوضات. وفي الشمال الغربي من سورية يتكاد يغيب العمل السياسي تماماً في ظل سيطرة هيئة تحرير الشام التي تمنع نشاط أي أحزاب أو تيارات سياسية تتألف مباشرة لاندلاع حراك شعبي ضدها منذ فبراير/ شباط الماضي.

### الحدث



جندي اوكراني خلال تدريبات في حوبنيسك امس الأحد بجوزيه كوهلوا(الاصولنا)

اعلنت اوكرانيا، امس الأحد، انها قصفت طائرة مقاتلة من طراز «سو-57» تابعة ثلاث طائرات مسيرة اوكرانية في اول هجوم لها يستهدف أحدث جبل من طائرات الشبح الروسية. وإذا أُخذ ذلك، فإنها ستكون أول ضربة ناجحة معروفة لأوكرانيا على طائرة مقاتلة من طراز «سو-57»، وهي مقاتلة شبحية ذات محركين أشد بها باعتبارها من الطائرات العسكرية الأكثر تقدماً في روسيا. وكانت القوات الجوية الروسية أدخلت المقاتلة «سو-57» الخدمة في ديسمبر/كانون الأول 2020، وهي مصمّمة للحلول محل المقاتلات القديمة ذات التصميم السوفياتي. وقالت الاستخبارات العسكرية الأوكرانية، في بيان امس، إنه «في 8 يونيو/حزيران 2024 (أي أول من امس السبت)، تم ضرب طائرة مقاتلة متعددة الغرض من طراز سو-57 للدولة المعتدية في مطار اختوبينسك في منطقة استراخان الروسية، على بعد 589 كيلومتراً من خط التماس». وبحسب الجهاز فإن «هزيمة سو-57 هي الحالة الأولى من نوعها في الشارع». ونشرت الاستخبارات الأوكرانية صوراً من الأدمعار الاصطناعية قالت إنها تظهر اضراراً ناجمة عن البريق وحطاماً حول طائرة «سو-57» جاثمة في أحد المطارات. وفي إحدى الصور، يمكن رؤية حفر صغيرة منتشرة على شريط خرساني حول الطائرة المتوقفة على المدرج.

## أوكرانيا تستهدف «الشبح» الروسية

اعلنت اوكرانيا، امس الأحد، انها قصفت طائرة مقاتلة من طراز «سو-57» تابعة ثلاث طائرات مسيرة اوكرانية في اول هجوم لها يستهدف أحدث جبل من طائرات الشبح الروسية. وإذا أُخذ ذلك، فإنها ستكون أول ضربة ناجحة معروفة لأوكرانيا على طائرة مقاتلة من طراز «سو-57»، وهي مقاتلة شبحية ذات محركين أشد بها باعتبارها من الطائرات العسكرية الأكثر تقدماً في روسيا. وكانت القوات الجوية الروسية أدخلت المقاتلة «سو-57» الخدمة في ديسمبر/كانون الأول 2020، وهي مصمّمة للحلول محل المقاتلات القديمة ذات التصميم السوفياتي. وقالت الاستخبارات العسكرية الأوكرانية، في بيان امس، إنه «في 8 يونيو/حزيران 2024 (أي أول من امس السبت)، تم ضرب طائرة مقاتلة متعددة الغرض من طراز سو-57 للدولة المعتدية في مطار اختوبينسك في منطقة استراخان الروسية، على بعد 589 كيلومتراً من خط التماس». وبحسب الجهاز فإن «هزيمة سو-57 هي الحالة الأولى من نوعها في الشارع». ونشرت الاستخبارات الأوكرانية صوراً من الأدمعار الاصطناعية قالت إنها تظهر اضراراً ناجمة عن البريق وحطاماً حول طائرة «سو-57» جاثمة في أحد المطارات. وفي إحدى الصور، يمكن رؤية حفر صغيرة منتشرة على شريط خرساني حول الطائرة المتوقفة على المدرج.

ولم تدّعي الاستخبارات العسكرية كيف استهدفت المقاتلة الروسية، إلا أن مصدرًا أمنياً أوكرانيًا أكد لوكالة فرانس برس أن الاستخبارات العسكرية في المسؤولة عن على مقاطعات الحدود الامامية في أوكرانيا، وأي لها مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة تسعة بجروح. (فرانس برس، أوسبيتيت دبرس)

بعد خمس سنوات على احتجاجات هونغ كونغ المعروفة بالاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية، تستمر الصين بتطويق المدينة وتقويض ديمقراطيتها. وبينما تقول سلطات المدينة إنها متجهة نحو الأزدهار، يعاني الشباب الإحباط واللامبالاة

## 5 سنوات على الاحتجاجات

# تحولات تقضم ديمقراطية هونغ كونغ

بكين - علي أبو مريحي

حلت، أمس الأحد، الذكرى الخامسة للاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في هونغ كونغ في التاسع من يونيو/حزيران عام 2019 ضد مشروع قانون تسليم المجرمين الفارين المثير للجدل، الذي قدمته بكين ثم الغته لاحقاً، لنقل الجناة من الجزيرة ومحاكمتهم في البر الرئيسي الصيني، فيما جاءت ذكرى احتجاجات هونغ كونغ وسط تغييرات عدة شهدتها الجزيرة، تمكنت خلالها بكين عملياً من تطويق الأولى وقضم تدريجي لمظاهر ديمقراطيتها عبر سلسلة من الخطوات لا تزال متواصلة إلى اليوم. وخرج ما يقدر بنحو مليون من سكان المستعمرة البريطانية السابقة إلى الشوارع في التاسع من يونيو 2019، للتظاهر ضد مشروع قانون تسليم المجرمين. وقبض آنذاك على أكثر من عشرة آلاف شخص معظمهم من الشباب وطلبة الجامعات، ومنذ ذلك الحين، وبعد مرور خمس سنوات، شهدت هونغ كونغ تغييراً جذرياً في بيئتها السياسية. ووصفت الحكومة الحالية في الجزيرة، بهذه المناسبة، أول من أمس الجمعة، العصر الجديد بأنه انتقال من الفوضى إلى النظام، مع التركيز الآن على استعادة الرخاء، بينما قالت وسائل إعلام صينية إن هونغ كونغ لم تعد مدينة متمردة. وكانت السلطات الصينية قد تسلمت هونغ كونغ من المملكة المتحدة في الأول من يوليو/تموز عام 1997، لينتهي بذلك حكم بريطاني للجزيرة دام 156 عاماً (ضممت بريطانيا جزيرة هونغ كونغ إليها باعتبارها جزءاً من معاهدة نانجينغ عام 1842، بعد أن انتصرت على الصين في ما يُعرف بحرب الأفيون). وجاء تسلّم الصين السلطة على المدينة بموجب الإعلان المشترك الذي وقعت عليه حكومتا البلدين عام 1984، وقضى بعودة هونغ كونغ إلى الصين، في إطار صيغة «دولة واحدة ونظامان»، أي احتفاظ الجزيرة بنظام قانون مستقل تماماً، وإن كانت تابعة لجمهورية الصين الشعبية بصفتها منطقة إدارية ذات درجة عالية من الحكم الذاتي. وأتاح نظام عودة هونغ كونغ المشروطة إلى الصين هامشاً من الحرية والديمقراطية لسكان الجزيرة، على خلاف الصينيين المحكومين بسياسة الحزب الواحد. وحسب الإعلان المشترك بين الصين والمملكة المتحدة، فإنه ليس من حق السلطات الصينية، خلال خمسة عقود من تاريخ استعادة الجزيرة، التدخل في سياسات هونغ كونغ الداخلية. لكن بعض الثغرات في بنود الاتفاق (اختيار الرئيس التنفيذي يكون على أساس الانتخابات الداخلية، ومن ثم يُعين بالتشاور مع الحكومة المركزية في بكين) دفع الصين إلى أول تدخل في شؤون هونغ كونغ الداخلية عام 2014، حين أقر البرلمان الصيني إصلاح



مؤيدون للديمقراطية من هونغ كونغ في تايبيه، امس (أب هو) تايبيغ/فرانس برس

الشباب انتقلت إلى أماكن أخرى في السنوات الأربع التي تلت اندلاع احتجاجات هونغ كونغ. وفي السياق، قال الطالب في جامعة هونغ كونغ للعلوم والتكنولوجيا جو ميغ، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «معظم أصدقائي غادروا المدينة ويكملون دراستهم الجامعية الآن في الخارج، لم نعد نتحدث في الشأن العام، يبدو أننا بننا نعاني أزمة انتماء لهذه الجزيرة التي كنا نحلم بأن تستمر في مسارها الديمقراطي». واستدرك بأنه «بعد أحداث يونيو 2019 وما تلا ذلك من إجراءات تاديبية وتقيدية للشباب، أصبحنا على الهامش، إذ لا دور لنا الآن في أي مشاركة». وأضاف أن «الجميع محبط، والنقاشات العقلانية والبناءة لم تعد موجودة، هناك حالة من اللامبالاة عند من بقوا في المدينة، أما الذين غادروا فيبدو أنهم اندمجوا تماماً في المجتمعات الغربية التي لجأوا إليها». من جهته، اعتبر الناشط الحقوقي المقيم في هونغ كونغ جيانغ براون، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الطريقة التي جرى فيها التعامل مع الاحتجاجات الشعبية الواسعة أدت إلى تآكل الثقة وتدهور العلاقة بين الحكومة والشباب». ولفت إلى أن «طريقة تعامل السلطات مع صوت الشباب واتهام كل متظاهر بأنه انفصالي وغير وطني دفعا باتجاه عكسي وولدا حالة من الانطوائية واللامبالاة عند شريحة كبيرة من المجتمع». في المقابل، رفض الباحث في معهد لياونينغ للدراسات السياسية وأنغ تشي يوان، في حديث مع «العربي الجديد»، فكرة أن سكان هونغ كونغ قد انسحبوا من الحياة الاجتماعية والمشاركة السياسية. ولفت إلى أن «الشباب الذين لم يتقبلوا فكرة أن هونغ كونغ هي جزء لا يتجزأ من الصين ضمن صيغة «دولة واحدة ونظامان» دفعوا الثمن، وعليهم العودة إلى شدهم قبل المطالبة بالصفح عنهم وتأهيلهم للاندماج في المجتمع من جديد».

كما أنه وفق مقارنات البيانات السكانية في الجزيرة، فإن عدد سكان هونغ كونغ في الفئة العمرية بين 30 و50 عاماً تراجع بنحو 45 ألفاً في عام 2023 عما كان عليه الحال في عام 2019، وهو إشارة إلى أن نسبة كبيرة من

المنفى. ومع استمرار المحاكمات لمن يعرفون باسم النشطاء المؤيدين للديمقراطية، وسط أرقام أفادت بأنه تأجريت 2320 محاكمة منذ بدء الاحتجاجات، فإن محكمة الاستئناف النهائية في هونغ كونغ، وهي أعلى محكمة في الجزيرة، شهدت في الأيام الأخيرة استقلاليتين. من جهة أخرى، تتكون الهيئة التشريعية اليوم بالكامل من أولئك الذين يعثرون ووطنيين بعد التغيير الانتخابي الذي أجرته بكين على دستور الجزيرة، وإقرار تشريع قانون في 2021 يلزم المرشحين بالولاء الوطني شرطاً للترشح للانتخابات التشريعية، والذي عد يومها أداة لاستبعاد أي مرشح معارض. وشهدت هونغ كونغ أيضاً خلال السنوات الأخيرة هجرة غير مسبوقة باتجاه الدول الغربية. وحسب أرقام حديثة صدرت عن مكتب الهجرة في المدينة في شهر مارس/ آذار الماضي، فإنه منذ احتجاجات هونغ كونغ، انتقل أكثر من 144 ألف شخص من سكان الجزيرة إلى المملكة المتحدة مستفيدين من برنامج الهجرة الذي تفرقه، في حين تدفق عشرات الآلاف إلى كندا وأستراليا في إطار مخططات وبرامج مماثلة.

### شهدت هونغ كونغ خلال السنوات الأخيرة هجرة غير مسبوقة

النظام الانتخابي في الجزيرة، الذي قضى باختيار ثلاثة مرشحين لمنصب الرئيس التنفيذي من قبل بكين قبل إجراء التصويت الشعبي. وتسبب هذا الأمر في اندلاع حركة احتجاجية غير مسبوقة في هونغ كونغ، عُرفت بـ«ثورة المظلات»، طالب فيها أكثر من 200 ألف متظاهر بالحرية والديمقراطية ووقف تدخل الصين في شؤونهم الداخلية، قبل أن تعود الاحتجاجات في 2019 وتقرض تداعياتها المستمرة إلى اليوم واقعا جديداً في الجزيرة. وتغير المشهد السياسي جذرياً منذ أن فرضت بكين قانون الأمن القومي على المدينة في يونيو/حزيران 2020. فقد قضى على المعارضة، وأصبح العديد من قادتها الأساسيين خلف القضبان أو في

### مخاطر الحكم بلا معارضة

براي مراقبين، فإنه من غير المرجح إقدام بكين على أية خطوة باتجاه إصلاح سياسي لضمان تخفيف متطلبات الترشح للانتخابات في السنوات المقبلة مقارنة بالسنوات الماضية. ووقف هؤلاء، فإنه مع مرور الوقت، سيعاني الحكم في المدينة من دون معارضة، إذ إن معظم سكانها الآن لا يريدون الانخراط في مناقشات جادة، وكل ما يريدون فعله هو السخرية من سياسات الحكومة، وهو اتجاه غير صحي حسب وصفهم.

### تقرير

## اختتام انتخابات البرلمان الأوروبي

فيلدرن، ولو أنه يحل في المرتبة الثانية بعد ائتلاف الاشتراكيين الديمقراطيين والبيبيين. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن «الائتلاف الكبير» الحالي بين اليمين والاشتراكيين والليبراليين الذي يحسم التسويات في البرلمان الأوروبي، سيحتفظ بالغالبية، غير أن هامش المناورة أمامه سيتقلص، ما سيرغمه على البحث عن قوى مؤيدة له، وهو ما ينذر بمفاوضات شاقة. ورأى استناد الرياضة فريينك هاموري، الذي أدلى بصوته في قرية قرب بودابست، أن الاتحاد الأوروبي سيكون في موقع أفضل إن ضم بين قاداته عدداً أكبر من المسؤولين على غرار رئيس الوزراء المجري القومي فيكتور أوربان، مبدياً، في تصريح لوكالة فرانس برس، أسفه لأنه «سيفوز في الانتخابات هنا، لكنه سيبقى في الأقلية في بروكسل».

وتشكل تعبئة الناخبين أحد الرهانات الكبرى في هذا الاستحقاق. وفي فرنسا حيث دعي 49 مليون ناخب لالدلاء بأصواتهم لتعيين 81 نائباً أوروبياً، دعا الرئيس إيمانويل ماكرون، أخيراً، إلى تشكيل حاجز في وجه اليمين المتطرف، محذراً بأن صعوده يساهم في «عرقلة» أوروبا. وتوقعت استطلاعات الرأي الأخيرة فوزاً تاريخياً للتحالف الوطني برئاسة غوردان بارديلا بحصوله على أكثر من 30% من الأصوات، متقدماً على حزب ماكرون (النهضة) وعلى اليسار الاشتراكي الديمقراطي بزعامة رافاييل غلوكسمان. وتصدر اليمين المتطرف التوقعات في ألمانيا، إذ يبقى حزب البديل من أجل ألمانيا في موقع قوي، رغم الفضائح التي طاولت رئيس قائمته ماكسيميليان كراه للاشتباه في ارتباطه بروسيا والصين، ما أدى إلى إقصاء

ارتكب المحتل مجزرة مروعة مقابل 4 أسرى حرره؛ قتل أكثر من 200 روح مقابل 4 والعالم انتبه للأسرى اللى اتحرروا وسابوا المجزرة والدم والدمار والجريمة المروعة.

■ أكثر من 210 شهداء في مجزرة اللي سواها الاحتلال الإسرائيلي في مخيم #النصيرات بغزة.. وهذا بس من مجزرة وحدة من عدة مجازر هذي الإبادة اللي كلنا بندفع ثمن سكوتنا عنها.

■ «إن عشنا فنعيش كراماً»... رسالة مواطن فلسطيني أصيب خلال مجزرة مخيم #النصيرات وسط قطاع غزة.

■ ينقل «أكسيوس» عن مسؤول بالإدارة الأمريكية قوله: «خليفة المختطفين الأمريكية في إسرائيل ساعدت في تحرير المختطفين الأربعة». أي إن واشنطن شريكة في ارتكاب مجزرة #النصيرات. وأشنطن التي تذرعت بأنها ترفض عملية في #فتح حماية للمدنيين، تشارك في قتل ما يزيد عن 150 مدنيا فلسطينيا في #النصيرات.

■ في مسالة اعتقال الجوثيين لعدد من العاملين في المنظمات الدولية؛ يأخذ الأمر صيغة خيرية متنوعة بإحصاءات وأرقام من دون التعقيب ببيانات التضامن ودعوات الإفراج. هذه ضريبة السكوت عن الآف المختطفين من كل المكونات والتوجهات، وتركهم يواجهون الة القمع الوثوية بلا ظهر أو سند.

■ حاكم إقليم #دارفور مني أركو #مناوي: قوات الدعم السريع قصفت بشكل متعمد أماكن النازحين والمستشفيات والأحياء السكنية

■ قرية ودمسراح قرب #ود النورة تتعرض لمجزرة أخرى من قوات #الدعم السريع. بعد أن قضت مليشيا الدعم السريع على كل شيء يصلح للعيش في ود النورة. قامت المليشيا بمهاجمة القرى التي تجاور ود النورة، حيث تعرضت قرية ود مسراح لهجمة شرسة من #الجنجويد وعمليات نهب قتل واسعة.

■ ملخص «قمة النورماندي» بين الرئيسين جو بايدن وإيمانويل ماكرون... رسالة إلى إسرائيل: ممنوع الحرب «الواسعة» على لبنان... أما حرب الاستنزاف بين إسرائيل وحزب الله فمستمرة وطويلة... ضمن قواعد الاشتباك» التي تعدت القرار 1701...

### بدأت الانظار تتجه إلى تركيبة البرلمان الأوروبي مع اختتام الانتخابات امس الأحد، وسط توقعات بتقدم لليمين المتطرف والشعبويين، في فرنسا وبلجيكا والنمسا وإيطاليا

اختتم مواطنو 20 دولة أوروبية، أمس الأحد، عملية التصويت لاختيار نوابهم للبرلمان الأوروبي، وسط تصاعد المخاوف من مواصلة اليمين المتطرف والشعبويين التقدم أوروبياً، خصوصاً أنه منذ الانتخابات الأخيرة في 2019، تقود الأحزاب الشعبوية أو اليمينية المتطرفة الآن الحكومات في ثلاث دول هي المجر وسلوفاكيا وإيطاليا، وهي جزء من الائتلاف الحاكم في دول أخرى، منها السويد وفنلندا. وتمنح استطلاعات الرأي الشعبويين أفضلية في فرنسا وبلجيكا والنمسا وإيطاليا. وافتتحت اليونان أمس هذا اليوم الانتخابي، تلتها معظم دول الاتحاد الأخرى وبينها فرنسا وألمانيا. ودعي بالإجمال أكثر من 360 مليون أوروبي للدلاء بأصواتهم من أجل اختيار 720 نائباً في البرلمان الأوروبي. وأنطلقت الانتخابات الخميس الماضي في هولندا، حيث أظهرت استطلاعات الرأي صعود «حزب من أجل الحرية» بزعامة اليميني المتطرف خيرت